

إعداد القوائم المالية على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) وتأثيره في التصنيف الائتماني للوكالات العالمية دراسة لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.م. حسنين سالم رشيد

معهد الإدارة التقني

الجامعة التقنية الوسطى

hasanainsalim@mtu.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى عرض وتحليل دور اعداد القوائم المالية وفق لمعيار الابلاغ المالي الدولي 9 "الادوات المالية" والذي لزم تطبيقه مؤخرًا من قبل البنك المركزي العراقي في التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية، وذلك من خلال دراسة علاقة وتأثير القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الدخل الشامل الاخر، قائمة التغيير في حقوق الملكية) للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في التصنيف وفق هذه الوكالات العالمية، ولقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات حول الظاهرة وتفسيرها، ولقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لاستطلاع عينة البحث في المصارف العراقية والتي بلغت (105) استبانة. ولقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) من خلال استخدام الاوساط الحسابية وايجاد علاقة الارتباط باستخدام معامل (Person)، اما علاقة التأثير فقد استخدم الباحث (T-test, ANOVA-test). ولقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج وبرزها ان اعداد القوائم المالية وفق IFRS9 يؤثر في التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية مثل (S & P Global, Moody's, Fitch) من حيث الافصاح عن التسهيلات الائتمانية من خلال قائمة المركز المالي وكذلك الارباح المتحققة بعد تطبيق المعيار 9 IFRS واحتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وايضا انعكاس التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية في قائمة الدخل الشامل الاخر. وقدم البحث عددا من التوصيات وكان من اهمها العمل على وضع خطة استراتيجية للمصارف العراقية توضح كيفية الدخول الى التصنيف العالمي وفق الوكالات وبما يتلائم مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS وبالتالي هذا سوف يزيد من ثقة ومصادقية البيانات المالية والغير مالية.

الكلمات المفتاحية: معيار الابلاغ المالي الدولي 9، وكالات التصنيف الائتماني العالمية CRA، IFRS.

Preparation Financial Statements According to IFRS 9 and its Effect on Credit Ratings Agencies in Iraqi Banks (ISE)

Assist Lecturer: Hasanain Salim Rasheed
Technical Institute of Management
Middle Technical University

Abstract:

This research deals with role of the preparation of financial statements in accordance with the IFRS 9 "Financial Instruments" which is applied recently by Iraqi

Banks in the credit rating agencies, the study tried to find the relationship and the effect of the financial statements prepared according to IFRS 9 (financial position, income statement, other comprehensive income, change in equity statement) to Iraqi banks listed in the Iraqi stock Exchange on the credit rating according to these international agencies, and we adopted the descriptive analytical approach based on the collection of data on the phenomenon and its interpretation, we used the questionnaire as a tool to collect the data in the Iraqi banks, we distributed (105) questionnaire. The data were analyzed by using (SPSS) through the use of computational circles and create a relationship with the coefficient of correlation (Person), either influence the relationship has the researcher used (T-test, ANOVA-test). The study found a set of results, most notably that the preparation of financial statements in accordance IFRS9 affects according to the credit rating of the world such as Fitch, Moody's, S & P Global agencies in terms of disclosure of credit facilities through the statement of financial position as well as profits realized after the application of the standard IFRS 9 and calculating the provision of credit losses expected and also a reflection of changes in the fair value of financial assets and liabilities in the list revealed other comprehensive income, the study sets a number of recommendations and was the most important one is developing the strategic plan for the Iraqi banks and explain how to enter the International Credit Rating according to agencies and in line with the international financial reporting standards IFRS and therefore this It will increase the confidence and credibility of the financial statements and non-financial.

Keywords: IFRS 9, Credit Rating agencies CRA, IFRS.

المقدمة

ان الانتقال من المعايير المحاسبية المحلية الى معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) واجهت العديد من التحديات في الدول التي تسعى الى تطبيقها، ولقد اوجدت معها الكثير من المناقشات والمجادلات في جميع أنحاء العالم، وكان ذلك بسبب ان المعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS تختلف عن معايير تلك البلدان التي تعتمد عليها. وأن مع اعتماد مجموعة موحدة من معايير المحاسبة الدولية، ونظام التقارير المالية الموحدة سيتم تعزيز عمل الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي سيزيد من المقارنة وصدق التمثيل والملاءمة، والاتساق في المعلومات التي يفصح عنها في القوائم المالية. وفي عام 2004، استخدمت العديد من المصارف الخاصة والحكومية قانون البنك المركزي العراقي (56) وقانون المصارف (94) كدليل لتسهيل بياناتهما المالية وفقاً للمعايير الدولية. وفي غضون ذلك، تم تنفيذ قانون أسواق الأسهم العراقية (74) من قبل الشركات المدرجة لإعداد بياناتها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وقد ألزم مؤخراً الشركات في العراق بتطبيق المعايير الدولية للابلاغ المالي في عام 2021 باعتبارها المحاسبة المعيارية لتحسين نوعية التقارير المالية. والسبب في ذلك هو أن المعايير المحاسبية تتغير، وكما ألزمت المصارف العراقية تطبيقها في عام 2015 وبالتالي فأنها سوف تكشف عن المزيد من المعلومات المالية للمصارف وهذا بدوره قد يزيد من قابلية المقارنة والشفافية للمعلومات المالية، وان اعداد القوائم المالية وفق المعيار الابلاغ المالي الدولي ليس بالسهل بالنسبة للبيئة المحلية لذلك واجهت المصارف العراقية صعوبة

في تطبيقها. ان اعداد قوائم مالية وفق المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS يعمل على عكس المصادقية والموثوقية في المعلومات المنشورة والذي سوف يزيد من ثقة المستثمرين في السوق المحلية والخارجية، مؤخراً وفي عام 2019 ألزم البنك المركزي العراقي المصارف العراقية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 للبيانات المالية لعام 2019، ويتناول البحث أربعة مباحث، ويتضمن المبحث الأول منهجية البحث والدراسات السابقة أما المبحث الثاني يتطرق الى الاطار النظري للبحث في حين يوضح المبحث الثالث الجانب العملي للبحث واخيراً يتضمن المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات للبحث.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً. منهجية البحث:

1. مشكلة البحث:

ان التطور السريع في الاقتصاد العالمي جعل البيئة المحلية ملزمة لمواكبة هذا التطور، والمحاسبة كعلم يحتم عليها مواكبة التطورات العالمية والمحلية بمختلف مفاهيمها ومن خلال المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS التي اصدرها مجلس المعايير المحاسبي الدولي IASB وبذلك اصبح الزام الدول امام تحدي حقيقي لتطبيق هذه المعايير بالشكل الصحيح والمقبول وذلك من اجل جذب رؤؤس الاموال والاستثمار للبيئة المحلية، ومن هنا ألزم البنك المركزي العراقي المصارف العراقية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 في عام 2019 وان المصارف يجب ان تطبيق هذا المعيار من اجل التنبؤ بالتعثرات التي قد تحصل نتيجة الازمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي او المحلي. وكما ألزم البنك المركزي العراقي المصارف العراقية في عام 2018 ان تدخل التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل اعداد القوائم المالية على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS يؤثر في التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

2. أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

- أ. إبراز على دور القوائم المالية التي تعد وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والتي توفر معلومات موثوقة والتي تساعد في الدخول للتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- ب. عرض معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 للأدوات المالية من حيث تصنيف وقياس الأدوات المالية وتطبيقه وما له من تأثير على القوائم المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

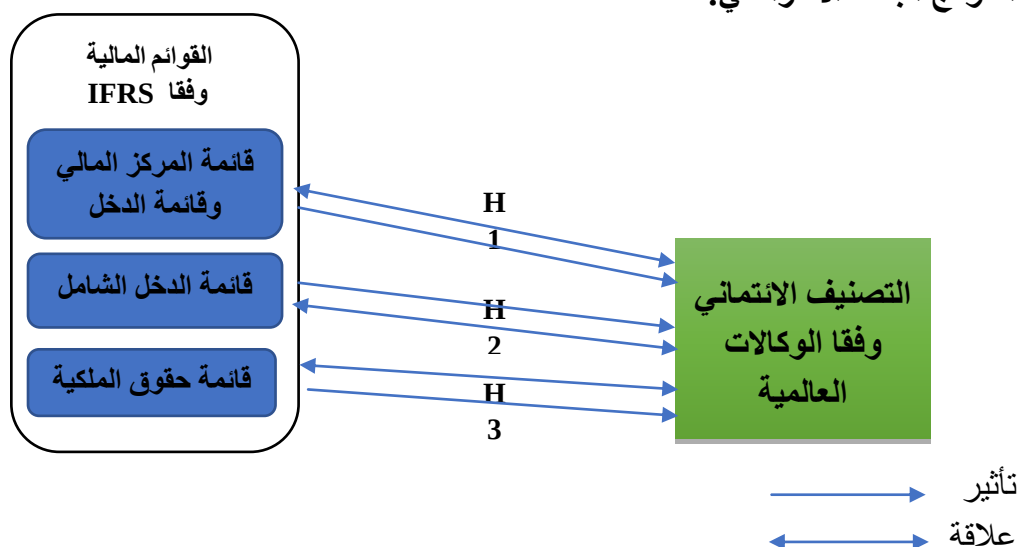
ج. عرض التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية والمتطلبات الخاصة للحصول عليه.

3. أهمية البحث:

تتجلى أهميته البحث في استكشاف دور اعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 الأدوات المالية وتأثيره في التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالية

الدولية IFRS في البيئة العراقية، لاسيما بعد اصدار البنك المركزي العراقي CBI التعليمات للمصارف بضرورة اعداد التقارير الخاصة بها على وفق هذه المعايير، اذ ان تطبيقها يجعل العراق يواكب التطور في العالم ويساعد على انفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي ومن ثم جذب رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية.

4. نموذج البحث الافتراضي:



5. فرضيات البحث:

يستند هذا البحث على فرضيتين رئيسيتين هما:

أ. فرضيات العلاقات:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين اعداد القوائم المالية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 والتصنيف الائتماني للوكالات العالمية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:
 - ❖ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتصنيف الائتماني وفق وكالات العالمية.
 - ❖ توجد علاقة ذات ارتباط دلالة معنوية بين قائمة الدخل الشامل والتصنيف الائتماني وفقا للوكالات العالمية.
 - ❖ توجد علاقة ذات ارتباط دلالة معنوية بين قائمة حقوق الملكية والتصنيف الائتماني وفقا للوكالات العالمية.
- ب. فرضيات التأثير:

- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين اعداد القوائم المالية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 والتصنيف الائتماني للوكالات العالمية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:
- ❖ توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتصنيف الائتماني وفق وكالات العالمية.
- ❖ توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين قائمة الدخل الشامل والتصنيف الائتماني للوكالات العالمية.

❖ توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين قائمة حقوق الملكية التصنيف الائتماني للوكالات العالمية.

6. حدود البحث:

أ. الحدود الزمانية: تناول البحث المعلومات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 لعام 2019 ولغاية 2020 وهي مدة اجراء البحث.

ب. الحدود المكانية: المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

7. مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي بلغ مجموعها (24) مصرفاً لسنة 2020 من بينها (11) مصارف إسلامية. وتم سحب عينة عشوائية كم المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمكونة من 5 مصارف والمدرجة ادناه: (أ. مصرف سومر التجاري، ب. مصرف الخليج التجاري، ج. مصرف اشور الدولي، د. مصرف المنصور، هـ. مصرف بغداد) وقد تم توزيع 120 استبانة على الموظفين في العينة اعلاه واستلام 105 استبانة صالحة للتحليل الاحصائي.

8. خصائص العينة:

أ. توزيع افراد العينة حسب العمر: من خلال الجدول (1) يتضح أن اغلب المستجيبين من افراد العينة والعاملين في المصارف عينة البحث اعمارهم ما بين (30 و اقل من 35) وبنسبة 41% وهذه النسبة تعكس ان المصرف يعتمد على فئات نشطة في العمل من اجل تحقيق الاهداف المرجوة منه.

ب. توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي: ان الجدول (1) يوضح ان (80) موظف في المصارف يشكلون نسبة 76% من افراد العينة لديهم مؤهلات علمية جيدة (حملة بكالوريوس) تظهر بنسبة جيدة، ومن ثم تليها (21) من حملة الماجستير وهذا يساهم دوره في فهم متطلبات تطبيق لمعيار الابلاغ المالي الدولي 9 وكذلك متطلبات التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية.

ج. توزيع افراد العينة حسب التخصص العلمي: يتبين من خلال الجدول (1) ان (54) موظف بما يعادل (54%) ذات تخصص محاسبي، وهذا يساعد على فهم المعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS وما هي متطلبات اعدادها، وكذلك فهم القوائم المالية وكيفية اعدادها وفق هذه المعايير، وكما ان التصنيف الائتماني وفق هذه الوكالات العالمية يكون مفهوم بشكل كبير.

د. توزيع افراد العينة العنوان الوظيفي: يتبين من خلال الجدول (1) ان (80) مدقق داخلي وخارجي وبنسبة (76%)، وهذا يساهم في دعم الاجابات التي توضح تطبيق المعيار IFRS9 في المصارف العراقية وكذلك على فهم المعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS وما هي متطلبات اعدادها، ودورها في التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية.

الجدول (1): خصائص عينة البحث

ت	التكرارات Frequencies	النسبة % Percent
1	العمر	
	اقل من 30 سنة	26
	30 و اقل من 35	43
	35 و اقل من 40	30
	40 سنة فأكثر	6
	المجموع	105
2	المؤهل العلمي	
	بكالوريوس	80
	دبلوم عالي	2
	ماجستير	21
	دكتوراه	2
	المجموع	105
3	التخصص العلمي	
	محاسبة	54
	مالية ومصرفية	12
	احصاء	8
	اقتصاد	15
	نظم معلومات	6
	تخصصات اخرى	10
	المجموع	105
4	العنوان الوظيفي	
	مدير مالي	5
	مدير قسم الائتمان	5
	مدير قسم ادارة المخاطر	5
	مدير قسم التقنيات والمعلومات	5
	مدقق داخلي وخارجي	80
	مدير الامتثال وغسل الاموال	5
	المجموع	105

9. وسائل جمع البيانات والمعلومات:

تمثلت عملية جمع البيانات اللازمة لإنجاز البحث بشقيه النظري والعملي في المصادر الأساسية بالكتب العلمية العربية والأجنبية التي تتناول معيار الدولي للتقارير المالية وكذلك IFRS9 الإطلاع على البحوث والأطاريح والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع واستخدام

شبكة الانترنت. ولقد تم استخدام استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على كل من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

ثانياً. الدراسات السابقة التي استند اليها الباحث:

ت	الدراسة	متغيرات الدراسة	اهداف الدراسة	استنتاجات الدراسة
١	دراسة (محمد، حامد، ٢٠١٧):			
	دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية	IFRS9 السياسات الائتمانية	تهدف الدراسة لتحليل الأثار المتوقعة من تطبيق معيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS9 والذي حل محل IAS39 على المصارف العربية	ان التغيير في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيحدث قيودا في السياسات الائتمانية والتمويلية في المصارف العربية
٢	دراسة (محمد، ٢٠١٧):			
	تقييم الإجراءات المحاسبية المحلية لانخفاض قيمة القروض المصرفية على وفق (IFRS9) وانعكاسه على إدارة الأرباح في المصارف العراقية.	IFRS9 انخفاض قيمة القروض ادارة الأرباح	تقييم الإجراءات المحاسبية المحلية لانخفاض قيمة القروض المصرفية في البيئة المحلية من جانب وعرض ومناقشة مفهوم إدارة الأرباح وعلاقتها بمخصص خسائر القروض.	وجود قصور في تفاصيل اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ذات الصلة بالمحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية.
٣	دراسة (Vousinas, Ntaikou et al., 2018):			
	The expected impact of IFRS 9 on the Greek banking system's financial performance: some theoretical considerations and insights.	الاداء المالي IFRS9	الهدف من هذه الدراسة هو تقديم لمحة عامة عن IFRS9 في حين تسليط الضوء على تأثيرها على العمليات المالية في النظام المصرفي اليوناني.	أوضحت هذه الدراسة أن التعديلات المتوقعة في المحاسبة لمعالجة ECLs، ويرجع ذلك إلى تنفيذ IFRS9، وسوف يسبب تأثيرات رئيسة على النظام المصرفي الأوروبي ككل، وإلى البنوك اليونانية بشكل خاص، في جميع المستويات.
٤	دراسة (Farkas, Novotny, 2015):			
	The Significance of IFRS 9 for Financial Stability and Supervisory Rules.	التوازن المالي IFRS9	الهدف من هذا البحث هو تفاعل إنموذج الخسارة المتوقعة الجديد للمعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 9) مع القواعد الإشرافية.	إن منهج الخسارة المتوقعة في المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS9) يمثل حلا وسطا معقولا بين تقديم المعلومات الملائمة وتلبية احتياجات المشرفين لتعزيز الاستقرار المالي
٥	دراسة (Degos et al., 2015):			
	Credit rating agencies analyzing IFRS data: a sample of rated companies and their reported information	التصنيف وفق الوكالات العالمية، IFRS	يكشف هذا البحث حجم الاختلاف بين الاموال المبلغ عنها وفق IFRS ومعايير المحاسبة المعدلة فق الوكالات العالمية للتصنيف.	ان التعديلات وفق الوكالات العالمية تتفق مع IFRS من حيث تحقيق هدف المقارنة والموثوقية.

اهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ربط المعيار IFRS9 مع التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية والذي الزم من قبل البنك المركزي العراقي لعام 2019، وبالتالي فان الدراسة تميزها يكون من خلال علاقة التأثير بين المتغيرين الاساسيين.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً. القوائم المالية وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS: ان مهمة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هو تطوير معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لتحقيق الشفافية، المساواة والكفاءة في الأسواق المالية حول العالم. وإنهم يسعون لخدمة المصلحة العامة من خلال تعزيز الثقة والنمو والاستقرار على المدى الطويل في الاقتصاد العالمي. وبالتالي فان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية IFRS أصبح ملزم للمصارف العراقية عام 2015 من قبل البنك المركزي العراقي CBI. ويُشار إلى مصطلح القوائم المالية للأغراض العامة بـ "القوائم المالية" التي يقصد بها تلبية احتياجات المستخدمين الذين لا يمكن لهم أن يطلبوا من وحدة اقتصادية ما، وإعداد تقارير مصممة خصيصاً لاحتياجاتهم الخاصة من المعلومات. ويتم تعريف الهدف من إعداد التقارير المالية للأغراض العامة في إطار المفاهيمي لعام 2018 "هو لتوفير المعلومات المالية عن وحدة الإبلاغ تكون مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الادارية المتعلقة بتوفير الموارد للوحدة الاقتصادية". (Alibhai, 2019: 29) ويعرف الإطار المفاهيمي لعام 2018 الصادر من مجلس المعايير المحاسبي الدولي IASB (Conceptual Framework for Financial Reporting, Chapter 3) بأنها تكون في شكل تقارير المالية التي توفر معلومات حول إعداد التقارير الموجودة والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات للوحدة الاقتصادية . (IFRS, org, 2018) ويحدد معيار المحاسبة الدولي IAS1 المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية، والمبادئ التوجيهية لهيكليها، وأدنى متطلبات محتواها. وبقضي هذا المعيار من الوحدة الاقتصادية أن تقدم مجموعة كاملة من القوائم المالية سنوياً على الأقل، مع مبالغ مقارنة للسنة السابقة (بما في ذلك المبالغ المقارنة في الملاحظات). سنوياً على الأقل، مع مبالغ مقارنة للسنة السابقة (بما في ذلك المبالغ المقارنة في الملاحظات). (IFRS, org, 2020) وهناك مجموعة كاملة من القوائم المالية وفق IFRS وتشمل <https://www.ifrs.org/>

1. قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة.
2. قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للفترة.
3. قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر للفترة. الدخل الشامل الآخر هو بنود الدخل والمصروفات التي لا يتم إثباتها في الربح أو الخسارة وفقاً لمعايير المعيار الإبلاغ المالي الدولي، ويسمح معيار محاسبة الدولية IAS 1 للوحدة الاقتصادية تقديم قائمة موحدة مشتركة عن الربح والخسارة والإيرادات الشاملة الأخرى.
4. قائمة التدفقات النقدية للفترة.
5. ملاحظات، تتضمن موجزاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من المعلومات الإيضاحية.
6. قائمة المركز المالي في بداية الفترة المقارنة السابقة عندما تقوم الوحدة الاقتصادية ما بتطبيق سياسة محاسبية بأثر رجعي أو يقوم بإعادة إدراج البنود بأثر رجعي في قوائمه المالية، أو عندما يعيد تصنيف البنود في قوائمه المالية.

ثانياً. تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 في المصارف الخاصة العراقية: بسبب الازمات المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي وخاصة التي تعرض لها عام 2008 فقد كانت الانتقادات معقد بالنسبة لمعدي القوائم المالية فقد قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB باصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 بديلاً عن معيار المحاسبة الدولي IAS 39، فقد تلقى مجلس المعايير

المحاسبية الدولية (IASB) العديد من التعليقات والاقتراحات لتحسين المحاسبة عن الأدوات المالية وتبسيط قواعدها (عباس، 2018: 19)، ولقد اصدر البنك المركزي العراقي في عام 2019 التعليمات الارشادية لاعداد القوائم المالية وفقا لمتطلبات لمعيار الابلاغ المالي الدولي 9 " الادوات المالية" والتي نصت على ان يكون تطبيق لمعيار الابلاغ المالي الدولي 9 لكافة المصارف التجارية واما الاسلامية فيتعلق بجزء منها بالخسائر الائتمانية المتوقعة ECL، وفما عدا ذلك فانها تلنزم بمتطلبات معيار المحاسبة الإسلامي (25) ومعيار المحاسبة الاسلامي (30). وان الانتقال من معيار المحاسبة الدولي IAS39 الى لمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS9 يتوضح في ثلاثة مراحل وهي:

1. **مرحلة التصنيف والقياس:** من خلال هذه المرحلة يتم التركيز على اعادة وتصنيف وقياس الادوات المالية وخاصة الاستثمارية منها، وهذا ما صدر عام 2009 عن IASB والذي ينص على التعامل مع الاستثمارات فقط بدلا من الاستثمارات والالتزامات كما هو مقترح في مسودة العرض لعام 2009، فقد قرر مجلس المعايير المحاسبي الدولي IASB بالاقتران فقط في هذه المرحلة على تصنيف وقياس الاستثمارات المالية . اما بالنسبة للالتزامات المالية تم الابقاء عليها بما في ذلك المشتقات المالية وخيارات القيمة العادلة (احمد، 2018: 16) ويتم تصنيف الادوات المالية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي 9 وفق التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي في الجدول (2) ويتم تصنيف الادوات المالية الى ثلاث فئات رئيسية وفقا لنموذج العمل الذي تدار به وتدفقاتها التعاقدية وهذه الفئات:

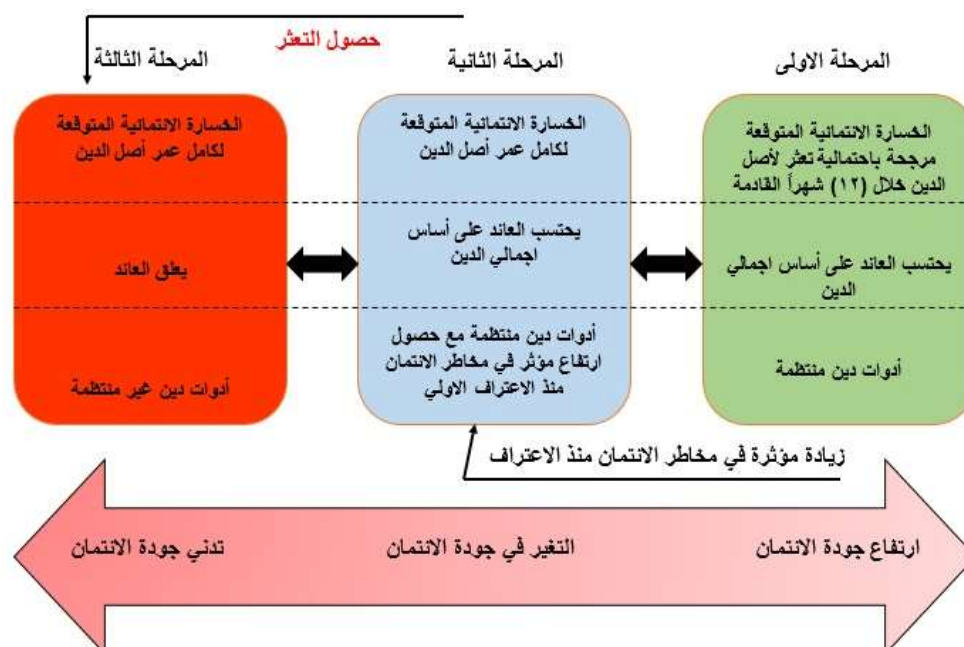
الجدول (2): تصنيف الادوات المالية

الفئة	القياس الاولي	القياس اللاحق	الربح او الخسارة
القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	القيمة العادلة	القيمة العادلة	المعترف بها في قائمة الدخل (الربح او الخسارة)
القروض والذمم المدينة	القيمة العادلة	التكلفة المطفأة	المعترف بها في قائمة الدخل (الربح او الخسارة)
الاحتفاظ بها لغاية تأريخ الاستحقاق	القيمة العادلة	التكلفة المطفأة	المعترف بها في قائمة الدخل (الربح او الخسارة)
متاحة للبيع	القيمة العادلة	القيمة العادلة	التغيرات القيمة العادلة في الاعتراف الاولي وترحل لقائمة الدخل الشامل، وإعادة تدويرها لحساب الارباح والخسائر

Source: Knežević et al., 2015.

2. **مرحلة التدني او ما يسمى بانخفاض القيمة والغاء الاعتراف بالادوات المالية:** فقد اوضح من خلال المسودة التي نشر مجلس المعايير المحاسبي الدولي IASB عام 2009 حول جدوى نموذج الخسائر المتوقعة لانخفاض قيمة الاستثمارات المالية، وان التدني في لمعيار الابلاغ المالي الدولي 9 ينطبق على نموذج تدني واحد في جميع الادوات المالية الخاضعة لاختبار التدني، في حين IAS 39 اختبار انخفاض القيمة لديه نماذج مختلفة لمختلف الادوات المالية. وان خسائر انخفاض القيمة

هي المعترف بها عند الاعتراف المبدئي، وفي الفترات اللاحقة ايضاً، وحتى إذا لم يتم تكبدها خسارة (Meta & Limani, 2017: 14). ويتم تصنيف الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expect Credit Loss) وتكوين المخصصات وفق تعليمات البنك المركزي العراقي عام 2019 وكما في الشكل (2) التالي:



الشكل (2): مراحل التدني وقياس الخسائر الائتمانية

المصدر: تعليمات البنك المركزي العراقي، 2019: 4.

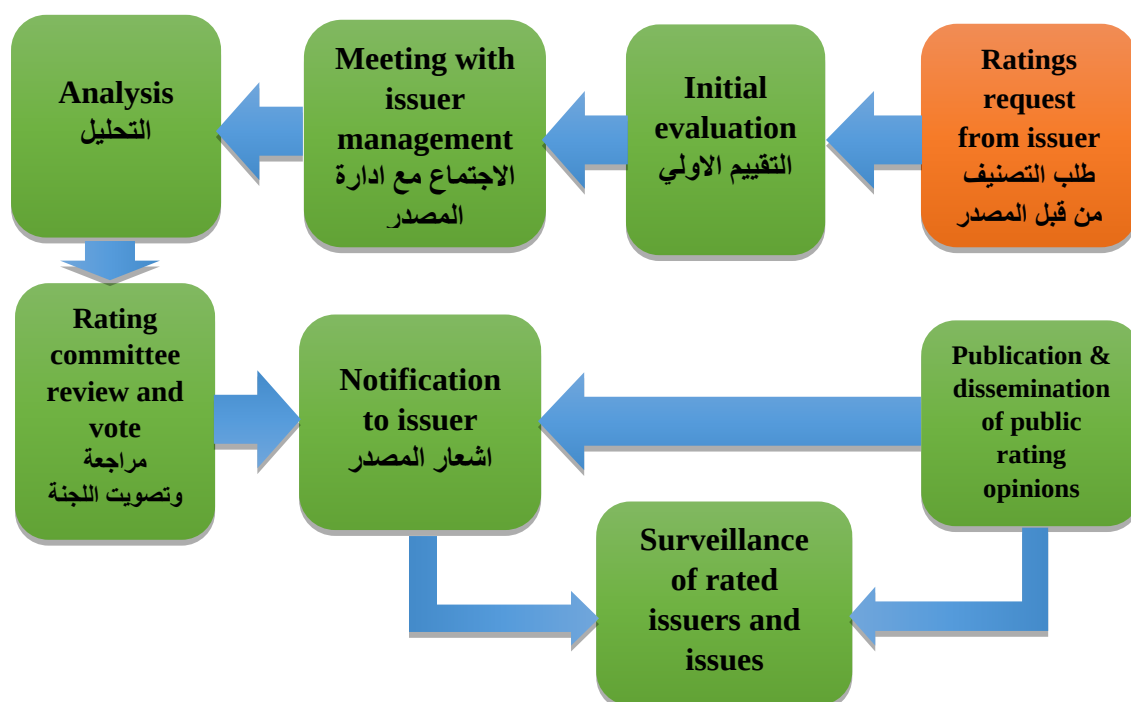
ويجب على المصرف ان يعتمد طريقة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تتفق مع الاسس المحددة للمعيار وبما يتناسب مع انظمة قياس ادارة المخاطر المعتمدة في المصرف، وعلى مجلس ادارة المصرف اقرار طريقة الاحتساب وابلاغ المصرف والثبات على الطريقة المعتمدة، وكذلك الحصول على موافقة هذا المصرف المسبقة على اي تعديلات لاحقة على طريقة الاحتساب، كما ان هذه التعليمات لا تلزم المصرف باعتماد منهجية معينة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

3. **محاسبة التحوط:** ان مجلس المعايير المحاسبي الدولي IASB عمل على تحسين وتبسيط ما يسمى المحاسبة التغطية على المخاطر (محاسبة التحوط) والتي وضحت في معيار المحاسبة الدولي IAS39 والتي تم استبدالها في معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية 9 ويهد الهدف الاساسي لنموذج محاسبة عن التحوط وفقاً للمعيار IFRS9 هو تقديم وعرض المعلومات في القوائم المالية وتأثير أنشطة التحوط على ادارة مخاطر المنشأة التي تستخدم الادوات المالية وكيفية استخدامها لهذه الادوات المالية في ادارة مخاطرها. (احمد، 2018: 17)

ثالثاً. مفهوم التصنيف الائتماني Concept of Credit Rating: ان الازمات المالية اثبتت وجود قوة الترابط بين أسواق المال والوحدات الاقتصادية المالية من جهة أخرى، واستقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السياسية من جهة أخرى، ليس فقط في البلد الواحد، وإنما في جميع أرجاء العالم. كما أثبتت ان تلك الازمات ان لحجم الائتمان، ومدته، وسعر فائدته-اسبابا تقع خارج سيطرة المصرف الذي يمنح الائتمان بل تتعداها لتشمل العوامل الاقتصادية والسياسية

والامنية، كذلك القوانين والانظمة المعمول بها، وملاءة المصرف المالية، وعلاقته بسلطة النقد والمصارف الاخرى، وحجمه، ومجال تركيزه، وجميعها تؤثر على ماهي القرار الائتماني، وفقا للانظمة والقوانين التي تحددها الدولة. (السلوادي، مشاركة، 2020: 102) (Hull, 2020: 157) وفقا Fitch يعرف بأنه يعبر عن الخطر بالترتيب النسبي، وهو ما يعني أنها تدابير ترتيبية من مخاطر الائتمان، وهي ليست التنبؤية لتحدد معين للتخلف عن السداد أو الخسارة. (Fitch, 2020: 1) وكما يعرف ايضا بأنه رأي تطلعي حول الجدارة الائتمانية للملتزم مع الوفاء للالتزام مالي محدد، او فئة محددة من الالتزامات المالية (S & p, 2016: 3) ويعرفه (معروف، 2015: 22) هو عملية يتم من خلالها مدى قدرة الدولة او وحدة اقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية للجهة المقرضة، وفي الغالب تستخدم وكالات التصنيف الائتماني معايير اقتصادية ومحاسبية معقدة من اهمها قياس معدلات الربحية، الموجودات والتدفقات النقدية التي توضح الوضع المالي والائتماني للدولة والوحدات الاقتصادية.

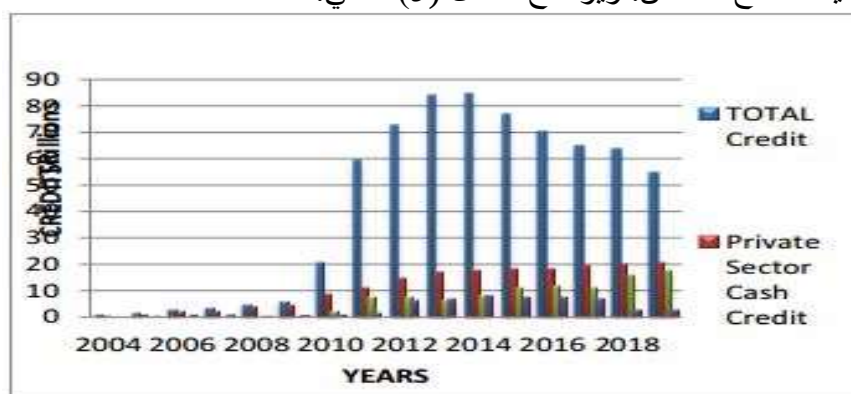
رابعاً. اهمية وكالات التصنيف الائتماني: ان وكالات التصنيف الائتماني تقوم بعمل معلوماتي بشكل اساسي وهو ما يشبه الى حد ما العمل الاستخباراتي (اي وكالة استخبارية للحصول على المعلومات)، حيث تقوم بجمع المعلومات على اساس الجانب المالي للفرد او الوحدة الاقتصادية، ومثال ذلك تقوم الوكالة بالبحث عن تاريخ الشخص ماليا (وضعه الائتماني، هل لديه قضايا مرفوعة ضده، سمعته في السوق اذا كان من كبار رجال الاعمال، وكذلك تحليل شخصيته نفسها في بعض الوكالات) وهذه المعلومات تكون عادة متوفرة في المصارف والمؤسسات المالية سواء كانت حكومية ام غير حكومية والتي ترغب بمعرفة كل شئ عن العميل لتقليل المخاطر. اما الشركات يتم معرفة وضع الوحدة الاقتصادية في السوق، وتأريخ اسمها في سوق الاوراق المالية، وكذلك طبيعة عملها وقدرتها على المنافسة في السوق، اما التفاصيل الاخرى المهمة بالنسبة للمصارف والتي تعد من اهم زبائن وكالات التصنيف الائتماني لانها في الاصل وجدت لخدمتها، وهنا يكمن الموضوع الاساسي حول الملاءة الائتمانية للشخص او الوحدة الاقتصادية. (معروف، 2015: 43). وان اخفاق وكالات التصنيف الائتماني في اعطاء درجات تصنيف دقيقة يؤدي الى تفاقم الازمة التي يعاني منها البلد، ان رفع درجة التصنيف الائتماني خلال فترة التوسع الاقتصادي يؤدي الى زيادة تدفقات رؤوس الاموال الى البلد، وبالتالي ان ذلك يؤدي الى مخاطر الافراط في التمويل ومخاطر التضخم، في حين ان تخفيض درجة التصنيف الائتماني اثناء فترة الانكماش في ادول النامية تؤثر على قدرة الاقتصاد في الحصول على التمويل المطلوب، وبالتالي تؤثر سلبا في اوضاعها المالية. (حمزة، 2016: 495) (Hmiden, 2015: 2). وان الية عمل وكالات التصنيف الائتماني تتم من خلال تعيين فريق تحليل ائتماني، والذي يأخذ بنظر الاعتبار في عملية التحليل العوامل الكمية والنوعية وحسب متطلبات كل وكالة تختلف عن الاخرى، وان مدة التصنيف الائتماني للوحدة الاقتصادية تاخذ من شهر الى ثلاث أشهر حسب كل وكالة وحسب درجة تعقيد الادوات التي يراد تصنيفها وحجمها. (حمزة، 2016: 501) ويوضح الشكل (4) عملية التصنيف الائتماني.



الشكل (4): عملية التصنيف الائتماني في الوكالات العالمية

Source: guide to credit rating essentials, S & P, 2014: 7.

خامساً. التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية للمصارف العراقية: يعبر الائتمان عن مدى قدرة المصارف على ممارسة وظيفتها الاساسية (التمويلية) من جهة، وقدرتها على استغلال المواد المتاحة لها من جهة اخرى. ولقد اوضح (الشلال، محمد، 2019: 96) ان الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق شهد تذبذباً كبيراً خلال السنوات الاخيرة اذ سجل الائتمان الكلي اعلى معدل له (84.65 ترليون ID) في عام 2014 ثم عاود الانخفاض للسنوات الاخيرة في عام 2019 الى (54.78 ترليون ID) وهذا يشير الى مدى التراجع الذي اصاب الائتمان في العراق بعد عام 2014. وبقي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص هو الاكبر طوال المدة 2014-2019 يليه الائتمان المقدم للحكومة ثم الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة والذي تراجع بدوره بشكل كبير بعد عام 2014 بالمقابل فإن الائتمان المقدم للحكومة بقي بشكل عام متزايد لكل السنوات وذلك بسبب ان الحكومة في كثير من الاحيان كانت تلجأ الى المصارف التجارية لتمويل نفقاتها وهذا يعبر عن مزاحمة حكومية للقطاع الخاص. ويوضح الشكل (5) التالي:



الشكل (5): اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

وتتفاوت المصارف في العديد من العوامل المؤثرة في عملية التصنيف الائتماني وترتيب الجدارة الائتمانية للزبائن من الجيد إلى الرديء والدوافع وراء رغبته وقدرته على تسديد القرض لذلك يعرف التصنيف الائتماني بأنه "نظام لتصنيف الزبائن بحسب قدرتيه المالية ودرجة الثقة التي يمكن أن يمنحهم إياها المصرف. (التميمي، الذبحاوي، 2015: 43) ويتم التصنيف الائتماني في المصارف العراقية وفق تعليمات البنك المركزي العراقي رقم (4) لسنة 2010 وكما في الجدول (3) التالي:

الجدول (3): التصنيف الائتماني وفق اللائحة الارشادية للبنك المركزي العراقي

ت	تصنيف الائتمان	الرصيد
1	الائتمان الممتاز المضمون بضمانات سريعة التسيل رهن وحجز (ذهب ومجوهرات، ودائع حسابات التوفير، سندات حكومية).	XX
2	الائتمان الجيد (النقدي).	XX
3	الائتمان المتوسط المستحق السداد ولم يمضي على موعد استحقاقه (90) يوم.	XX
4	الائتمان دون المتوسط المستحق السداد ومضى عليه (90) يوم واقل من (180) يوم.	XX
5	الائتمان الرديء المشكوك في تحصيله والمستحق مضى عليه (180) يوم واقل من سنة.	XX
6	الائتمان الخاسر المستحق السداد من سنة فأكثر	XX
	مجموع الائتمان النقدي	XXX
7	الائتمان التعهدي.	XX
8	يطرح منه التامينات المستلمة.	XX
	مجموع الائتمان التعهدي	XXX

ولقد الزم البنك المركزي العراقي CBI المصارف العراقية في عام 2019 ان تدخل التصنيف الائتماني العالمي وفق الوكالات العالمية والجدول التالي يمثل التصنيف الائتماني للعراق وفق الوكالات التي عملت على تصنيفه. وتم تصنيف اول مصرف عراقي من قبل وكالة Fitch وهو مصرف العراقي للتجارة (TBI) وقد حصل على B- مع نظرة مستقبلية مستقرة في عام 2018⁽¹⁾. في عام 2020 منحت الوكالة العالمية⁽²⁾ Capital Intelligence للتصنيفات الائتمانية تقييما لمصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل العراقي لأول مرة، حيث جاء تصنيف المصرف الخاص بالقوة والملاءة المالية الاساسية القوة الأساسية المالية وتم منحه B-.

(1) (<https://tbi.com.iq/>).

(2) تعد من الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني ولكن ليست من ضمن Top 3 اذ يوجد اكثر من 600 وكالة تصنيف ائتماني في العالم، حيث تستحوذ Top 3 على 98% من العمل الائتماني اما النسبة المتبقية تتنافس عليها اكثر من 600 وكالة.

الجدول (4): التصنيف الائتماني للعراق وفق الوكالات العالمية

التاريخ	Outlook	التصنيف	الوكالة
Apr 16 2020	negative	B-	Fitch
Aug 03 2017	stable	Caa1	Moody's
Mar 13 2017	stable	B-	Fitch
Mar 03 2016	negative	B-	Fitch
Sep 03 2015	stable	B-	S&P
Aug 07 2015	stable	B-	Fitch

Source: <https://ar.tradingeconomics.com/iraq/rating>.

ومن خلال الجدول اعلاه يظهر ان العراق قد دخل التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية عام 2015 اول مرة من قبل وكالة Fitch العالمية وفق تصنيف B- ومن تم وكالة Standard & Poors في عام 2015 ايضا وفي عام 2017 قد دخل الى تصنيف من قبل وكالة Moody's العالمية، وهذا يدل على ان القطاع المصرفي في العراق يسير بالاتجاه الصحيح.

المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث

أولاً. عرض النتائج ومناقشة متغيرات البحث: تعرض الجداول اللاحقة نتائج الوصف الاحصائي للمتغير المستقل "اعداد القوائم المالية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي 9"، مع المتغير التابع "التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية" وفقاً لإجابات عينة البحث مع تحليلها وتفسيرها علماً ان مستوى الاجابات تراوح بين 1-5 على مقياس ليكرت الخماسي وأن الوسط الحسابي الفرضي هو 3 كمؤشر معياري لدرجة المقارنة النسبية بين الفقرات وكالاتي:

الجدول (5): قيم الاوساط الحسابية اعداد القوائم المالية وفق المعيار IFRS9

ت	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يفضل إدارة المصرف ان تقوم بوضع سياسة لتوزيع الموجودات المالية وفقاً لكشوفات الدخل وفق المعايير المحددة وتنعكس على التسهيلات الائتمانية المباشرة في قائمة المركز المالي للمصرف وبدوره يزيد من ثقة ومصادقية السياسة الائتمانية في المصارف.	4.410	0.917
2	ان الافصاح عن القروض المتعثر للمصارف من خلال التدني في القروض لمعيار الابلاغ المالي الدولي 9 يؤثر على التصنيف الائتماني.	4.476	0.822
3	ان المصرف يضع سياسة لتصنيف الموجودات المالية بعد موافقة مجلس الإدارة وبالتالي سوف ينعكس ذلك على قائمة المركز المالي للمصرف والذي يساهم في التصنيف الائتماني.	4.467	0.844
4	قيام المصرف بشطب الديون المتدنية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي 9 في قائمة المركز المالي والافصاح عنها وفق IFRS7.	4.324	0.946

ت	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5	احتساب احتمالية التعثر للقروض وفق مؤشرات الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني يساعد المصرف في زيادة جودة التصنيف الائتماني.	4.191	0.991
6	اعداد القوائم المالية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي 9 للتأكيد على المصارف ان تقوم بوضع سياسة لتصنيف المطلوبات المالية بعد موافقة مجلس الإدارة في المصرف.	4.333	0.947
7	ان اعداد قائمة الدخل وفق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 يؤثر على ارباح المصرف وبالتالي يكون واضح للوكالات العالمية للتصنيف الائتماني	4.448	0.909
8	إذا كان الموجود المالي محتفظا به لاغراض المتاجرة، يتم الاعتراف بفروقات القيمة العادلة في كريح او خسارة في قائمة الدخل الشامل الاخر.	4.581	0.690
9	إن المصرف يضع سياسة لبيع الأدوات المالية بالكلفة المطفأة وهذا يوفر معلومات ملائمة وموثوقة في قائمة الدخل الشامل.	4.610	0.766
10	قياس المصرف الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة ويعترف بفروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر وفقا 9 IFRS في قائمة الدخل الشامل.	4.629	0.669
11	ان اعتماد القيمة العادلة وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 13 يوفر دقة وموثقية الائتمانات الممنوحة في المصارف عند القياس الاولي.	4.629	0.724
12	تطبيق ميعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 يؤثر على قائمة حقوق الملكية من خلال الاحتياطات بالنسبة للمصارف.	4.152	0.998
13	تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 يؤثر على الارباح المحتجرة وحقوق الملكية في المصرف.	4.057	0.989
14	احتساب مخصص الخسائر الائتمانية من خلال نموذج ECL فكلما كانت عالية كلما تؤثر على الارباح المحتجرة وبالتالي تؤثر على قائمة حقوق الملكية.	4.248	0.928
15	تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 تقليل الربح عند التطبيق الاولي وهذا بدوره يؤثر على الارباح الموزعة وينعكس ذلك على قائمة حقوق الملكية.	4.248	0.948
	مجموع الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية	4.387	0.872

أ. متغير قائمة المركز المالي وقائمة الدخل: يمثل البعد الأول من المتغير المستقل لاعداد القوائم المالية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 في الاستبانة موضحاً في الأسئلة من (1-7) والبالغ عددها (7) أسئلة وكما هو موضح في الجدول (5). فقد كان مستوى هذا البعد جيد جداً، اذ بلغت قيم الاوساك الحسابية وتتراوح ما بين الحسابي العام (4.191-4.476) مقارنةً بالوسط الحسابي

الفرضي البالغ (3)، ولعل هذه النتيجة تعكس الى درجة كبيرة ان اتفاق بنسبة كبيرة على ان اعداد قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفق لمعيار الابلاغ المالي الدولي ذات اهمية كبيرة وتعكس ايضا ان الوسط الحسابي للسؤال (2) بلغ (4.476) وهو الافصاح عن القروض والتمويلات الممنوحة من قبل المصرف مهمة.

ب. متغير قائمة الدخل الشامل: تناول هذا البعد (4) أسئلة تمثلت بالأسئلة (8-11) وكما هو مبين في الجدول (5) فقد أظهر هذا المتغير مستوى جيد جداً في إجابات عينة البحث اذ ان الوسط الحسابي يتراوح ما بين (4.581-4.629) مقارنة بالوسط الفرضي البالغ (3) وهذه النتيجة تعكس مدى توافق افراد العينة على اهمية قائمة الدخل الشامل الاخر المعدة وفق المعيار الدولي للتقارير المالي 9 لما تعكسه من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والالزمات.

ج. متغير قائمة حقوق الملكية: يعكس مستوى إجابات أفراد العينة لهذا البعد والذي تمثله الأسئلة في الاستبانة (12-15) كما موضح في الجدول (5) فقد حقق وسطاً يتراوح ما بين (4.152-4.248) مقارنة بالوسط الفرضي البالغ (3)، وتشير هذه النتيجة ان افراد عينة البحث يتفقون على اهمية قائمة حقوق الملكية المعدة وفق معيار الابلاغ المالي الدولي 9 وذلك لاهميتها في التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية.

ومن خلال مجموع القيم للاوساط الحسابية العام والبالغ (4.387) وبانحراف معياري عام (0.872) تشير هذه النتائج الى ان مستوى اجابات افراد العينة بأنهم يتفقون على اهمية القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي للتقارير المالي 9 للمصارف وان هذا سوف ينعكس بشكل كبير على الواقع العملي. اما في الجدول (6) يعكس مستوى اجابات افراد العينة للمتغير التابع (التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية) والذي تمثل أسئلته في الاستبانة (16-25) وكما هو موضح في الجدول (6)، فقد حقق وسطا حسابيا عاما (4.697) وبانحراف معياري بلغ (0.521)، وان هذه النتيجة تشير الى مستوى جيد جدا بالنسبة للاجابات من قبل افراد العينة وانهم متفقون على ان التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية له اهمية كبيرة بالنسبة للمصارف عينة البحث.

الجدول (6): قيم والوساط الحسابية لمتغير التابع التصنيف الائتماني وفق الوكالات الائتمانية

ت	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تطبيق نظام التصنيف الائتماني يساعدك على توجيه التمويلات للعملاء وفق الجدارة الائتمانية مما يقلل مخاطر التمويل المتعثر.	4.676	0.563
2	يعتبر التصنيف الائتماني من العناصر الاساسية لاستيفاء متطلبات ملاءة رأس المال وفقا لبازل 3.	4.581	0.647
3	التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية يقوم بتقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لمخاطرها.	4.562	0.634
4	يوفر التصنيف الائتماني للوكالات العالمية معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة.	4.657	0.602
5	التصنيف الائتماني للوكالات العالمية يساعد المصرف للدخول في الاسواق العالمية وبيان مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية.	4.733	0.524

ت	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6	التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية يساعد المصرف على التنبؤ بالمخاطر في المستقبل وبناء استراتيجية لتجنبها.	4.771	0.465
7	تقييم الجدارة الائتمانية للمصرف من قبل الوكالات العالمية الائتمانية يساعد في ايضاح القدرة على الوفاء بالتزامات الحالية والمستقبلية.	4.743	0.538
8	التصنيف الائتماني السيادي وفق الوكالات العالمية يحدد الوضع الاقتصادي للبلد في القدرة الوفاء على الالتزامات ام لا.	4.762	0.546
9	يساعد التصنيف الائتماني المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه، وتحديد الحكم في مستوى إدارة المصرف وجودتها وفعاليتها في تسيير أمورها.	4.743	0.501
10	انشاء وكالة تصنيف ائتماني محلية يساعد في دعم الاجهزة الرقابية في البنك المركزي العراقي.	4.743	0.501
11	مجموع الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية	4.697	0.521

ثانياً. اختبار فرضيات البحث:

1. اختبار فرضية العلاقات الرئيسة الأولى: ان هذا الجانب من البحث يركز على اختبار فرضية العلاقات الأولى والتي تنص على (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين اعداد القوائم المالية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 والتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية) والفرضيات الفرعية التي اشتملت منها وذلك بالاعتماد على ما توصلنا اليه من نتائج تحليل استمارات الاستبانة باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لاختبار معنوية العلاقات. تشير النتائج الواردة في الجدول (7) الى ان قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفق معيار الابلاغ المالي الدولي 9) والمتغير التابع (التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية) قد بلغت (0.65) وهو ارتباط شبه قوي ذات دلالة معنوية وكانت قيمة (T) المحسوبة (2.425) وهي اكبر من قيمتها المجدولة (2.048) وبمستوى معنوية (0.05) وتشير هذه النتيجة الى قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تؤدي الى زيادة المعلومات المالية الموثوقة والدقيقة التي تمكن المصارف في سوق العراق للاوراق المالية من الدخول الى التصنيف الائتماني وفق الوكالات العاملة من خلال موثوقية احتساب التدني في القروض المتعثرة بالنسبة للمصارف وفق معيار الابلاغ المالي الدولي 9، وهذه النتيجة تدعم قبول الفرضية الأولى والتي تنص على (وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 والتصنيف الائتماني وفي الوكالات العالمية للمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية).

الجدول (7): معامل ارتباط بين بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفق IFRS 9 والتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية

T المجدولة	T المحسوبة	معامل الارتباط R	التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية
2.048	2.425	0.65	قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9

تشير النتائج الواردة في الجدول (8) الى ان قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (قائمة الدخل الشامل الاخر) والمتغير التابع (التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية) قد بلغت (0.50) وهو ارتباط جيد ذات دلالة معنوية وكانت قيمة (T) المحسوبة (2.611) وهي اكبر من قيمتها المجدولة (2.048) وبمستوى معنوية (0.05) وتشير هذه النتيجة الى ان التغير في القيمة العادلة للموجودات والاصول المالي يؤدي الى انعكاس الواقع الائتماني الواقعي للمصارف من خلال التغييرات التي تحصل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة، وهذا يعني ان التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية يعتمد على قائمة الدخل الشامل والتي تركز على التغيرات في القيمة العادلة للموجوات المالية في المصارف، مما يعزز موثوقية ودقة المعلومات التي تعمل بها السياسات الائتمانية للمصارف في عكس التغيرات في القيمة العادلة للائتمانات الممنوحة من قبل المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وهذه النتيجة تدعم قبول الفرضية الثانية والتي تنص على (وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قائمة الدخل الشامل وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 والتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية).

الجدول (8): معامل ارتباط بين بين قائمة الدخل الشامل وفق IFRS 9 والتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية

تصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية	معامل الارتباط R	T المحسوبة	T المجدولة
قائمة الدخل الشامل وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9	0.50	2.611	2.048

تشير النتائج الواردة في الجدول (9) الى ان قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (قائمة حقوق الملكية) والمتغير التابع (التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية) قد بلغت (0.76) وهو ارتباط قوي ذات دلالة معنوية وكانت قيمة (T) المحسوبة (3.632) وهي اكبر من قيمتها المجدولة (2.048) وبمستوى معنوية (0.05) وتشير هذه النتيجة الى قائمة حقوق الملكية المعدة وفق معيار الابلاغ المالي الدولي 9 للمصارف المدرجة في السوق تساهم في دعم التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية، وتشير هذه النتيجة ايضا الى ان التصنيف الائتماني يعتمد على حقوق اصحاب الملكية ونسبة المساهمة في المصارف وذلك من اجل متابعتهم ماليا وكذلك تدقيق اسمائهم وفق قوائم لوائح العقوبات الدولية وبالتالي سوف ينعكس ذلك على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهذه النتيجة تدعم قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على (وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قائمة حقوق الملكية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 والتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية).

الجدول (9): معامل ارتباط بين قائمة حقوق الملكية وفق IFRS9 والتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية

التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية	معامل الارتباط R	T المحسوبة	T المجدولة
قائمة حقوق الملكية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9	0.76	3.632	2.048

2. اختبار فرضية التأثير الرئيسة الثانية: تنص هذه الفرضية على (وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التحليل المالي والتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية) والفرضيات التي تشتق منها. وذلك بالاعتماد على ما توصلنا اليه من نتائج تحليل استمارات الاستبانة باستخدام معامل الانحدار البسيط (Simple Regression).

يتضح من الجدول (10) ان منحني المنحدر في هذه العلاقة كان جيد لوصف العلاقة بين المتغير المستقل (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9) والمتغير التابع (التصنيف الائتماني وفي الوكالات العالمية)، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة عالية (4.011) واكبر من قيمتها المجدولة (3.051) وبمستوى معنوية (0.05) في هذه العلاقة، وكما ان معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته مقدار (0.57) وهذا يعني ان المتغير التفسيري (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9) استطاع ان يفسر الاختلاف الحاصل في المتغير (التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية) بنسبة 57% وهي نسبة مقبولة وجيدة وحسب ما ورد في الجدول (10)، اما النسبة المتبقية (43%) تعني وجود متغيرات مستقلة اخرى تؤثر على المتغير التابع مثل الحوكمة والمتغيرات الاقتصادية الخارجية الموثرة على التصنيف الائتماني للمصارف وأن نتيجة التحليل هذه تمكننا من اثبات صحة الفرضية الأولى (وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 والتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية للمصارف في سوق العراق للاوراق المالية).

الجدول (10): تحليل الانحدار البسيط بين قائمتي المركز المالي والدخل وفق IFRS9 رقم 9

والتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية

التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية	قيمة F		R^2
	المحسوبة	الجدولية	
قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9	4.011	3.051	0.57

تشير المعلومات في الجدول (11) ان منحني المنحدر في هذه العلاقة كان جيد لوصف العلاقة بين المتغير المستقل (قائمة الدخل الشامل وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9) والمتغير التابع (التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية)، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة (3.122) اكبر من قيمتها المجدولة (4.122) وبمستوى معنوية (0.05) في هذه العلاقة، وكما تبين معطيات التحليل في الجدول (11) أن معامل التحديد (R^2) تبلغ مقدار (51%) وهذا يعني ان المتغير المستقل (قائمة الدخل الشامل وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9) يمكنه من تفسير المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع (التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية) بنسبة 51% وهي نسبة جيدة. اما النسبة المتبقية تعني ان هناك عوامل اخرى تأخذ بنظر الاعتبار تأثيرها على التصنيف الائتماني للمصارف. وأن نتيجة التحليل هذه تمكننا من اثبات صحة الفرضية الثانية (وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قائمة الدخل الشامل الاخر وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 وقرارات المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية).

الجدول (11): تحليل الانحدار البسيط بين قائمة الدخل الشامل وفق IFRS 9 والتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية

التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية	قيمة F		R ²
	المحسوبة	الجدولية	
قائمة الدخل الشامل الاخر وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9	4.122	3.051	0.51

تشير المعلومات في الجدول (12) ان منحني المنحدر في هذه العلاقة كان جيد لوصف العلاقة بين المتغير المستقل (قائمة حقوق الملكية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي 9) والمتغير التابع (التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية)، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة (4.554) عالية واكبر من قيمتها المجدولة (3.081) وبمستوى معنوية (0.05) في هذه العلاقة، وكما بين معامل التحديد (R²) والذي بلغت قيمته (0.58) ان المتغير المستقل قادر على ان يفسر الاختلاف الحاصل في المتغير التابع ، اما النسبة المتبقية (52%) تعني وجود متغيرات مستقلة اخرى تؤثر على المتغير التابع بنسبة (0.58). أن نتيجة التحليل هذه تمكننا من اثبات صحة الفرضية الثالثة (وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قائمة حقوق الملكية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9 والتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية للمصارف في سوق العراق للاوراق المالية).
الجدول (12): تحليل الانحدار البسيط بين قائمة حقوق الملكية وفق IFRS 9 والتصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية

التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية	قيمة F		R ²
	المحسوبة	الجدولية	
قائمة حقوق الملكية وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9	4.554	3.081	0.58

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

- أولاً. الاستنتاجات: ومن خلال التحليل الاحصائي لاجابات العينة وعلى مستوى المتغيرات المختارة توصل الباحث الى مجموعة من النتائج وكما يلي:
1. ان القوائم المالية للمصارف التي تم اعدادها وفق لمعيار الابلاغ المالي الدولي 9 لها اهمية كبيرة من خلال التسهيلات الائتمانية الموضحة في قائمة المركز المالي وما يتعلق بها من ايضاحات، اما قائمة الدخل فقد اظهرت الاجابات ان افراد عينة البحث اكدت ان تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي 9 يؤثر بشكل واضح على الارباح المتحققة بالنسبة للمصرف وهذا يعود بسبب ارتفاع مستوى مخصص الخسائر الائتمانية عند التطبيق الاولي للمعيار وهذا ما هو مطبق سابقا وفق اللائحة الارشادية للبنك المركزي العراقي.
 2. ان التغيرات في القيمة العادلة مهمة ويجب ان تظهر في قائمة الدخل الشامل وذلك لان لمعيار الابلاغ المالي الدولي 9 يعتمد على اعادة قياس وتصنيف الادوات المالية بال
 3. قيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وكذلك من خلال الارباح والخسائر.
 4. من خلال النتائج الاحصائية التي تم التوصل اليها وجود علاقة ارتباط تأثير قوية بين متغير اعداد القوائم المالية وفق IFRS9 ومتغير التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية مثل

(S & P Global, Moody's, Fitch) من حيث الإفصاح عن التسهيلات الائتمانية من خلال قائمة المركز المالي والأرباح المتحققة بعد تطبيق المعيار واحتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وأيضا انعكاس التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية في قائمة الدخل الشامل الآخر.

5. وجود عوامل أخرى تعتمد عليها الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني التي تمنحها للمصارف وهذا ما بينه التحليل الإحصائي لحساب معامل R2 وهو أن هناك عوامل أخرى يعتمد عليها التصنيف الائتماني مثل الحوكمة وعوامل اقتصادية وكذلك سياسية التي يتعرض لها البلد.

ثانياً. التوصيات: بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي في الجانب العملي من البحث يوصي الباحث بما يأتي:

1. على المصارف أن تضع سياسة متفق عليها وهي أن يتم تصنيف وقياس أي أداة مالية يجب أن يكون وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9.

2. أن تطبق المعيار IFRS9 من قبل المصارف يجب أن يكون متوافق بشكل كبير مع المتطلبات الأساسية وفق مجلس المعايير المحاسبي IASB من حيث احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق نموذج يلائم المصرف.

3. أن التعليمات الإرشادية الخاص بتطبيق المعيار IFRS 9 الصادرة من قبل المركزي العراقي غير كافية وبحاجة إلى أن تكون أكثر شمولية بحيث تحتوي على جوانب عملية وتطبيقية ليكون التطبيق واضحاً للمصارف.

4. العمل على تحسين وتطوير الائتمان المصرفي في المصارف العراقية وذلك لما له دور مهم في التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية من خلال العمل على وضع سياسات ائتمانية تتوافق مع متطلبات لجنة بازل.

5. ضرورة العمل على تطبيق الجدارة الائتمانية في المصارف العراقية سواء كانت داخلية أو خارجية لأن التصنيف الائتماني في الوكالات العالمية يعتمد على تقييم الجدارة الائتمانية للمصارف.

6. الأخذ بنظر الاعتبار العوامل الأخرى التي تساهم في الحصول على تصنيف ائتماني عالمي وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس على الواقع المصرفي في العراق وبالتالي يعطي الثقة للمستثمرين بمدى قدرة هذه المصارف على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير أو البعيد.

7. العمل على وضع استراتيجية للمصارف العراقية توضح كيفية الدخول إلى التصنيف العالمي وفق الوكالات المعروفة وبالتالي هذا سوف يزيد من ثقة ومصادقية البيانات المالية والغير مالية والارتقاء بالعمل المصرفي على المستوى الدولي لكسب استثمارات أفضل للاقتصاد العراقي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. احمد، مداني، 2013، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 10.
2. احمد، محمد المهدي، 2018، الآثار المحتملة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالي على أنظمة المعلومات المصرفية، كلية العلوم الادارية-جامعة ام درمان الاسلامية.

3. التميمي، محمد علي، الذبحاوي، حسن كريم، 2018، قياس المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية 2010-2015، بحث مستل.
4. حمزة، ابن سويس، 2016، دور وكالات التصنيف الائتماني في حدوث الأزمات المالية وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الجزائري، جامعة احمد دراية، العدد 38.
5. السلواوي، عبد الرحمن، مشارقة، عودة، 2020، مدى فاعلية ادارة الائتمان المصرفي للحد من المخاطر الائتمانية في المصارف الفلسطينية، دراسة تطبيقية على البنك فلسطين.
6. الشلال، محمد عزيز، محمد، كهدار حجي، 2019، قياس تأثير ودائع المصارف التجارية على الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2014-2019، جامعة نورو.
7. عباس، سارة عدنان، 2018، تأثير تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9-الادوات المالية في جودة البيانات المالية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، كلية التقنية الادارية، الجامعة التقنية الوسطى.
8. محمد، احمد جاسم، 2017، تقييم الإجراءات المحاسبية المحلية لأنخفاض قيمة القروض المصرفية على وفق (IFRS9) وأنعكاسه على إدارة الأرباح في المصارف العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
9. محمد، صلاح علي، حامد، محجوب عبد الله، دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، العدد التاسع، المجلد الاول.
10. محمود، نجا شاكرا، 2014، العوامل مؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق بازل/2، دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
11. معروف، نسيبيه، 2013، دور وكالات التصنيف الائتماني في تفعيل اداء المصارف التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Alibhai, S., 2019, Wiley 2019 interpretation and application of IFRS standards. Hoboken, NJ: John Wiley and Sons.
2. Degos, J. G., Hmiden, O. B., & Aboiron, J., 2015, Credit rating agencies analysing IFRS data: A sample of rated companies and their reported information. International Journal of Economics and Accounting, 6 (1), 1. doi:10.1504/ijea.2015.068979
3. Hull, R. M., 2020, Credit ratings and firm value. Investment Management and Financial Innovations, 17 (2), 157-168. doi:10.21511/imfi.17(2).2020.13
4. J. White, L., spring 2010, The Credit Rating Agencies. Journal of Economic Perspectives, 24 (2), 211-226.
5. Novotny, F. Z., 2015, the Significance of IFRS 9 for Financial Stability and Supervisory Rules. DIRECTORATE GENERAL FOR INTERNAL POLICIES-European Union.
6. Novotny-Farkas, Z., 2016, The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability. Accounting in Europe, 13 (2), 197-227. doi:10.1080/17449480.2016.1210180

7. Ntaikou, D., & Vousinas, G. (national technical university of Athens). Analyzing the expected impact of the newly adopted regulatory regime IFRS 9 on the European banking system is lending channel and profitability. 1-20.

ثالثاً. مواقع الانترنت:

1. <https://www.ifrs.org/>
2. <https://www.cfainstitute.org/>
3. https://www.spratings.com/documents/20184/760102/SPRS_Understanding-Ratings_GRE.pdf
4. www.fitchsolutions.com

رابعاً. التعليمات والقوانين:

1. تعليمات البنك المركزي لتطبيق لمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9.
2. قانون المصارف رقم (94) لعام 2010.